مقياس الدولة والنظم السياسية

أولى ماستر تخصص فلسفة تطبيقية

الأستاذة بن مزهود شهيناز

المحاضرة 1

تعريف الدولة

تعد الدّولة ظاهرة سياسيّة، ومن الصّعب أن نفصل بينها وبين السّياسة ، ولهذا كثيراً ما كان يُعرَف علم السّياسة بعلم الدّولة. ومع اتّساع مجالات عمل السّلطة العامّة في المجتمع، التزاماً بتنفيذ حاجاته الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، فقد وصلت مهمّة الدّولة إلى كل الميادين الحياتيّة والمعاشيّة للمواطن، وأصبح شكل النّظام السّياسي يُحدّده حالة تطوّر المؤسّسات السّياسيّة والدّستوريّة والتّنفيذيّة في واقع النّظام من حيث الشّكل والمهام .

وبهذا غدت مسألة التزام النّظام ورؤيته للحالة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، تُحدّد طبيعته الفلسفيّة في السّياسة العامّة للدّولة، وتنعكس هذه الطّبيعة على وضوح هويّة النّظام السّياسي، وعلى فهمه الاستراتيجي في معالجة القضايا الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة التي تهمُّ حياتنا، وهذا التّطوّر في حياة الدّولة أسقط المقولة التي كانت تنفرّد بأُحاديّة الفَهم القَانوني والدّستوري لطبيعة الدّولة، ليتعدّاه إلى أن المفهوم(مفهوم الدّولة)،أوسع وأشمل، كون طبيعة الدّولة أصبحت تعالج المفاهيم الاجتماعيّة والاقتصاديّة .ممّا تقدّم نرى أنّ النّظام السّياسي في أيّ مجتمع يُبنى على أساس وجود الدّولة التي تُمثّل اندماج النَّاس وصهر علاقاتهم في كيان سياسيّ مُنظّم اسمه الدّولة، وهي(أي الدّولة) تُعبِّر من خلال مؤسّساتها عن حالة تعاونهم ونُضج قراراتهم التي أهمّها اختيار شكل السّلطة السّياسيّة التي تمثّل أحد أضلع مثلّث قيام الدّولة، (الأرض، الشّعب،السّلطةالسّياسيّة). فالنَّاس الذين اختاروا بعضهم البعض، ووجدوا في تعاونهم حالة حماية واطمئنان لهم، وكأنّهم بذلك قد اتّفقوا فيما بينهم بحالة عقد اجتماعي، رَسَمتْ ملامحه صورة تعاونهم، وضَبَط إيقاعه تراتبيّة العلاقات فيما بينهم .وكلّ ذلك حفَّزهم لفهم الاختيار لشكل الدّولة التي كانت، بالنّسبة لهم، هي الصّورة الأرقى والأشمل لتطوّر العلاقات من حالة

الجماعة إلى العشيرة وثمّ القبيلة، لتصل بهم حالة النّضج والتّطوّر إلى فهم طبيعة علاقات الدّولة ومؤسّساتها، التي تخلّصهم من مظاهر العنف والظّلم الهمجي، وحالات تشتّت الأفراد عن بعضهم البعض وهو ما عبر عنه أفلاطون في الجمهورية فيقول: إنّ الفردَ وحده ضعيفٌ ومن ثم يكون الإجتماعُ ضرورةً تحتِمُها الحياةُ الإنسانيةُ وينشأُ عن اجتماع الأفراد الحاجة إلى تقسيمِ العملِ فيما بينهم من أجلِ توفير كافة حاجاتِهم الضرورية،

.

- العلاقة بين مفهوم الدولة والحكومة

الدولة والحكومة هما مفهومان أساسيان للقانون الدستوري . فأما معنى الدولة فيعنى العلاقة بين الحكام والمحكومين. أي بين السلطة والفرد، ويقصد به ايضا المبادئ والقيم التي تعتمد الدولة عليها في اعمالها. بينما يقصد بالمفهوم الثاني " الحكومة ": هو الاسلوب الذي يساعد على تخديد وتوضيح السبل او الآليات التي يتم من خلالها توزيع وتنظيم السلطة او الصلاحيات بين أجهزة او مؤسسات الدولة الرئيسة، ويقصد بشكل الحكومة هو مجموعة العلاقات التي تتكون بين الأجهزة نفسها. وعليه فان مفهوم شكل الدولة يساعدنا في محاولة الإجابة على السؤال الاتي: " ما هو هدف الدولة الرئيس، وما هو نوع العلاقة التي تنشا بين الدولة والمجتمع المدني؟" . بينما حاول مفهوم شكل الحكومة الإجابة على السؤال الآتي : " من حكم داخل الدولة، وما هي طبيعة العلاقات الموجودة بين سلطات الدولة؟ ". وبالتالي امامنا مفهومان يرتبطان ارتباطا وثيقا فيما بينهما

أُسس ومميزات قيام الدّولة

اتّفق العلماء في العلوم السّياسيّة والاجتماعيّة على حقيقة علميّة تحدّد أنّ مقوّمات نشأة الدّولة وظهورها بشكل كامل، ثلاثة: وجود إقليم، سكّان يقطنون هذا الإقليم، سلطة سياسيّة، لكن هناك من اعتبرها شروطاً، وآخرون تصوّروها أركاناً أساسيّة، فيما اعتبرها فريق ثالث أُسساً مميّزة لقيام الدّولة، لكنّ الأقرب إلى التّصنيف العلمي هو تحديدها بعوامل أو أُسس تحدّد وجودها حقيقة استكمال شكل الدّولة بصيغتها

العلميّة. وللوقوف على طبيعة هذه الشّروط أو الأُسس أو العوامل، يمكن تحديدها وتوضيحها وفق ما يلي :

أوّلاً_ الشرط الأوّل:وجود الشّعب أو السّكان : وهذا العنوان له معانيه ودلالاته السّياسيّة والاجتماعيّة والتّاريخيّة، وفيه من التّفصيلات المتنوّعة والمتعدّدة والمعقَّدة ما لا تدركه السّياسة وعلاقاتها في بعض الأحيان .فالشّعب مجموعة من الأفراد، تعرّفوا على بعضهم البعض، وتوافقوا، برغبتهم، على العيش سويّة في بقعة جغرافيّة واضحة بالنّسبة لهم، وقد جمعتهم مع بعضهم علاقات وروابط، فرَضَت فيما بينهم تحقيق حالة من الانسجام نتيجة لتقارب المصالح وتعدّد عوامل الارتباط واللّقاء .وبطبيعة الحال، قد يكون هؤلاء الأفراد الذين يمثلون كلمة الشّعب أو السّكان، هم اختاروا مكان لإقامتهم برغبتهم، أو أنّهم تواجدوا في المكان الذي رغبوا الإقامة فيه سكناً بقوّتهم، أو قد تكون الظّروف والأقدار هي من فرضت وجودهم في مكان لم يختاروه برغبتهم، ولكنّ مشيئة ظروفهم أوصلتهم إلى هذا المكان.

ثانياً _ الشّرط الثّاني: المساحة الجغرافيّة، أو الأرض، الإقليم :فالشّعب الذي أراد العيش مع بعضه البعض في حالة من العلاقات الطيّبة، والرّغبة في التّملُّك، ونسج مفاهيم المصالح المشتركة، بحاجة إلى بقعة من الأرض توفّر له تحقيق أحلامه وأحلام أبنائه، لهذا، فوجود الأرض هو الحالة التي تؤمّن لهم العيش وتحقيق حاجتهم إلى ممارسة نشاطاتهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة، وهي أيضاً التي تضمن لهم الاستمرار في اللّقاء والحياة وإقامة كيان الدّولة .فوجود الأرض التي تُشكّل إقليم الدّولة بحدود واضحة ومعترف بها، وتشمل معها عمقها المائي ومجالها الجوّي، هذا الإقليم هو الذي يمنح الدّولة حقّ السيادة، ويمنح أفرادها حقّ الدّفاع عنها وتحقيق أنظمتها .والأرض بالنسبة للشّعب هي وطنه الذي يعتزُّ به، وهي مصدر قوّته وكرامته، حيث يتغنّى بهذا الوطن ويفرح بعطاء خيراته التي تتجدّد خيراً للشّعب، ويتجدّد عطاء الشّعب لها. وهو (أي الشّعب) بدوره يدافع عن حدوده بكلّ حبّ وطواعيّة، فالوطن هو رمز الشّعب وهويّته التي يفتخر بها وبانتمائه إليها، ومفهوم الوطن مفهوم عميق يحتاج إلى بحث خاصّ به .ويتحدّد إقليم الدّولة بحدود طبيعيّة أو بحدود اصطناعيّة،

ثالثاً _ الشّرط الثّالث: وجود السّلطة السّياسيّة :تحدّثنا عن وجود الشّعب، ووجود الإقليم كشرطين أساسيّين لقيام الدّولة، وأشرنا إلى رغبة النَّاس وأهميّتها في تحقيق العيش مع بعضهم البعض، ولكن هذا لا يُحقّق جسم الدّولة التي ترعى مصالح النَّاس، وتصون السّيادة على الإقليم إلّا بوجود السّلطةالسّياسيّة التي تنظّم فعاليّة وحيويّة الشّعب، وتقوده إلى ما يطمح إليه من راحةِ ورعايةِ مصالح الأفراد وحماية الأملاك .ولهذا فإنّ إدارة الدّولة وتنظيم مصالحها العديدة والمتنوّعة ليست كلمة نردّدها فقط، بل هي حجم واسع من الأعمال والمصالح غير المرئيّة .ووجود السّلطة التي تبسط قوانينها وأنظمتها على مساحة الإقليم، مطلب حيويّ للشّعب، لأنّها(أي السّلطة) التعبير الحقيقي عن إرادته السّياسيّة، وبهذا الصّدد، وضمن هذا السّياق، نحن لا نتحدّث عن شكل السّلطة سياسيّاً، وإنّما نتحدّث عن وجودها الأساسي كشرط لقيام الدّولة واكتمال واقعها السّيادي .فالضّامن لعلاقات الدّولة ومصالحها، وتحقيق غايتها في رعاية مصالح الشّعب، وحماية حدود الإقليم، وصيانة سيادته واستقلاله، هو وجود السّلطةالسّياسيّة .

المراجع

توماس فروسيني: الأسس الدستورية أشكال الدولة وأشكال النظم السياسية ترجمة علي فرج العامري خير، حمود علي،. مدخل الى انظمة الحُكم السياسية. دار رسلان, 2018.

من فضلكم الزموا بيوتكم صحتنا في وعينا

المحاضرة رقم 2

نشأة الدولة

إذا كان من الممكن تتبع النشأة التاريخية لبعض الدول، وخصوصاً تلك التي ظهرت حديثاً، إما كنتيجة لاتحاد إمارات إقطاعية أو تكوينات سياسية صغيرة أو كنتيجة لانهيار أو اضمحلال إمبراطوريات كبيرة، إلا أن الكيفية التي ظهر بها المجتمع المنظم إلى حيّز الوجود لأول مرة (وما صاحب هذا الظهور من نشأة السلطة كظاهرة سياسية) ليست معروفة أو موثقة تاريخيَّاً. ولذلك ظهرت نظريات كثيرة تفسر نشأة الدولة. من هذه النظريات نظرية النشأة المقدسة التي ترى أن الله هو الذي خلق الدولة، وأنه هو الذي ينتخب الملوك ويمنحهم السلطة حين يرضى عنهم وينتزعها منهم إذا غضب عليهم. وهذه النظرية هي أساس نظرية الحق الإلهي التي سادت في بعض المراحل التاريخية التي جمع فيها الحاكم بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية" نظرية التفويض الإلهي". وهناك نظريات أخرى كثيرة منها نظرية القوة "نظرية ميكيافيلي"، التي ترى أن الدولة نشأت وتطورت نتيجة الصراع وعلاقات القوة التي تسفر دائماً عن خضوع الضعيف للقوي، ومنها النظرية التاريخية، التي ترى أن نشأة الدولة ترجع إلى ما قبل التاريخ وأنها نمت نمواً تاريخيَّاً وطبيعيَّاً بمساعدة عوامل ثلاثة هي: علاقة الدم، والدين، والوعي السياسي. غير أن نظرية العقد الاجتماعي هي أكثر النظريات الفلسفية تأثيراً في الفكر السياسي على مدى الزمن.

وتقوم نظرية العقد الاجتماعي على أساس فرضين رئيسيين:

الأول: أن الأفراد كانوا يعيشون فيما بينهم حالة الفطرة أو الطبيعة قبل أن ينتقلوا إلى حالة المجتمع الذي يخضع لسلطة سياسية منظمة.

الثاني: أن الانتقال من حالة الفطرة أو الطبيعة إلى حالة المجتمع المنظم أو الدولة تم بموجب عقد اجتماعي.

وقد اعتُبِرَت نظريّة العقد الاجتماعي التي ترى أنّ الأفراد كانوا يعيشون حياة حُرّة من كلّ قيد، وأنّهم وافقوا على الخضوع للسلطة السّياسيّة من أجل حماية حقوقهم الطّبيعيّة والمحافظة على حريّاتهم، هي المصدر الأساسيّ لفكرهم ومذهبهم الفلسفيّ.

وأكّد (روسو) على أنّ الأسرة هي أقدم صورة للمجتمعات الإنسانيّة، وأنّ الأبناء لم يخضعوا لسلطة الأب إلّا لحاجتهم إليه، وبعد زوال هذه الحاجة تنحلُّ تلك الرّابطة الطّبيعيّة، ويتحرّر الأبناء من واجب الطّاعة تجاه آبائهم، ويصبحون مُستقلّين، ويُعفى الآباء من واجب الرّعاية للأبناء، وهذا يدلّ على أنّ نظريّة العقد الاجتماعي أعلتْ شأن الفرد على الجماعة، وذلك بحكم أسبقيّته عليها، وبما أنّ فلسفة العقد الاجتماعي أكّدت على خدمة الفرد وحماية حقوقه وحريّاته، فهذا عزّز الفرد وجعله هدف الدّولة في هذا المذهب.

- امتداد النظرية

لعلنا نلمس تبايُناً جُزئيّاً بين اصحاب العقد من جهة، وتبايُناً أشدّ وأكبرمن جهة أخرى، وفي حالات ثالثة يصل التّبايُن إلى حدّ التّناقض، رغم اتّفاقهم وإيمانهم الكامل بحقّ حريّة الفرد في التّصرُّف وإبرام العقد الذي يشاء، ومن وجهة النّظر المنطقيّة نرى أنّ ما جاؤوا به حول نظريّة العقد الاجتماعي، لا يُبرهن على صحّة نظريّتهم في أنّ العقد هو أصل الجماعة وأصل السّلطة، لأنّه لا يمكن أن يكون واقع العقد الذي يحتاج إلى حماية السّلطة، هو ذاته الذي أقام هذه السّلطة

.ولكن مع ذلك فإنّ جهداً كبيراً لهم(لهؤلاء الفلاسفة) لا يمكن تجاهُل أثره في القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر في إعلان مبادئ الدّيمقراطيّة، وتقرير الحقوق والحريّات العامّة ومحاربة الاستبداد. حيث كان لكتاب العقد الاجتماعي لـ(جان جاك روسو) أثره الكبير في إشعال الثّورة البرجوازيّة الفرنسيّة، وكان إنجيلها، فمنه صاغت دستورها في سيادة الأمّة والتّعبير عن الإرادة العامّة التي أنتجت القوانين المدنيّ،كما كان لهم الدّور الكبير في بروز فكرة الحريّة الاقتصاديّة التي تقول بعدم تدخُّل الدّولة في الفعاليّات الاقتصاديّة، وتركها تُنظِّم نفسها بنفسها، تاركة الأفراد أحراراً في نشاطاتهم الاقتصاديّة.

و قد أسّست هذه الأفكار الفلسفيّة لنظريّة المُفكِّر الاقتصادي (آدم سميث) الخاصّة بقانون المنفعة الشخصيّة، وقانون العَرض والطّلب، وقانون التّوازُن الطّبيعي، وجميع قوانين هذه النّظريّة هدفت إلى سعادة الفرد التي يجب أن يقوم عليها نظام الدّولة، حيث قال: (فلندع الأفراد أحراراً يسعون وراء تحقيق منافعهم دون خشية من أحد، لأنّها منسجمة ومتوافقة فيما بينهم. (سنفصل ذلك في محاضرات لاحقة)

- المراجع

حبيب الشاروني ، أعلام في الفلسفة السياسية

- امام عبد الفتاح إمام:الاخلاق والسياسة "دراسة فى فلسفة الحكم "،
- ميكيافيلي ، كتاب الأمير
- دخير، حمود علي، مدخل الى انظمة الحُكم السياسية. دار رسلان, 2018.

من فضلكم الزموا بيوتكم صحتنا في وعينا